إنجاز أضخم عملية

تفاعل وتعاون شعبي واهتمام

■،، انتهت بلادنا هذا الأسبوع من تنفيذ أضخم عمل ميداني لعد السكان والمساكن في تاريخها حتى الآن، وبعد عشر سنوات من الآن ستكون الجمهورية اليمنية على موعد مع التعداد الثالث للسكان والمساكن ٢٠١٤م. فكل عشر سنوات يجري تنفيذ تعداد سكاني عام ضمن فترة زمنية متعارف عليها في كافة أنحاء العالم ويتم على ضوئها احتساب البيانات الاحصائية الديمغرافية المتعلقة بالسكان بشكل دقيق.

في هذه القضية نتابع معاً مستوى الاعداد والتنفيذ لعملية ضخمة لحجم التعداد العام للسكان وكيف تمكن العاملون من تنفيذها على كافة أرجاء الوطن في فترة زمنية محدودة بعشرة أيام، وما الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيطية للتعداد وفائدته عملياً على بناء وتحديث اليمن وأشياء أخرى، فمع التفاصيل:

تحقيق/أحمد الطيار - حمدي دوبلة

لماذا التعداد

في حقيقة الأمر إن التطورات الاقتصادية والعلمية التي يمر بها العالم تحتم على كل دولة إجراء تعداد سكاني لمعرفة كافة الخصائص عن المجتمع أفراداً وأسراً، فبالإضافة إلى أهمية تحديد حجم السكان رقمياً هناك أغراض أخرى للتعداد السكاني تنبع من الاستخدامات المختلفة لبياناته ونتائجه، على أن الهدف الأسمى يكمن في توفير كثير من الاحتياجات الاحصائية والمعلوماتية من المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأغراض المحلية والوطنية، وتزداد بيانات التعداد أهمية عندما تكون جزءاً من برنامج متكامل يشمل استراتيجية لجمع الاحصاءات من مصادر مختلفة للبيانات ونشرها، وفي ظل هذه المزايا يتيح التخطيط للتعداد فرصة كبيرة لإجراء تقييم شامل للاحتياجات من البيانات لمجموعة من المستخدمين، حيث يراعي التعداد قدر المستطاع جميع احتياجات مستخدمي البيانات وهذا ما تم الاتفاق عليه في بلادنا منذ بدء التحضيرات للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م قبل أكثر من عامين.

حيث روعي أن ينتج تعداد السكان المعلومات الأساسية اللازمة لإعداد التقديرات السكانية والتحليل الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي للسكان، إضافة إلى أنه المصدر الرئيسي للسجلات التي تستخدم أثناء السنوات الفاصلة بين التعدادات كإطار لحسب العينات في المسوح الاخصائية المتعلقة بمواضيع القوى العاملة والخصوبة والهجرة، كما يبين تعداد السكان البيانات اللازمة لحساب المؤشرات الاجتماعية وخاصة تلك التي تقيس ظواهر تتغير ببطء بمرور الزمن، وكذلك البيانات اللازمة للمناطق الجغرافية على مستوى المحافظة والمديرية في كافة أنحاء اليمن، أما تعداد المساكن فقد روعي أن يوفر احصاءات أساسية للمقارنة بين حالة الإسكان الراهنة ليتم على ضوئها وضع خطط حيوية وبرامج الإسكان وهو يفيد أيضاً توفير إطار سحب العينات اللازمة للدراسات والمسوح الخاصة بالإسكان. ويسمح تعداد المنشآت بجمع البيانات والمعلومات من المنشآت الصناعية والتجارية وبوفر المعلومات عن الخصائص الاقتصادية لتلك المنشآت كإطر نوعية تخصصية تستخدم في المسوح الاقتصادية التي تنفذ سنوياً من الجهاز المركزي للإحصاء وبوفر تعداد المنشآت معلومات عن عدد العمال وتصنيف المنشآت بحسب حجم العمالة فيها فيتم الحصول على معلومات عن عدد المنشآت الأصغر حجماً لا سيما المنشآت التي يديرها أشخاص يعملون لحسابهم الخاص ويوفر بيانات عن الحالة الوظيفية للأشخاص ذوي النشاط الاقتصادي كرب العمل أو مستخدم أو عامل لحسابه الخاص.

الإعداد والتحضير

بدأ الإعداد والتحضير باكراً للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م وعادة ما يتم الإعداد لأي تعداد قبل تنفيذه بمدة زمنية تتفاوت من عامين إلى ثلاثة، وفي بلادنا تم اعتماد المدة الأقصر وهي عامان، فمع مطلع العام ٢٠٠٢م بدأت التحضيرات القانونية للتعداد وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢م بشأن إجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م. في الجمهورية اليمنية وكان قد صدر قبل ذلك قرار مجلس الوزراء رقم ٢٧٩ بشأن تشكيل اللجنة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م.

ويشير البرنامج الزمني للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م إلى أنه بدأ العمل أولاً في ٢٠٠٢/٤/٧م في المرحلة التمهيدية بتقييم الوثائق الفنية للتعداد السابق ١٩٩٤م واستصدار قرار التعداد وإعداد البرنامج الزمني العام والموازنة التقديرية.

واستمر هذا الإعداد لهذا البند حتى ٢٠٠٢/٧/٣١م ونفذته مجموعة الأعمال التمهيدية ثم مناقشة وتقييم الأعمال التمهيدية للتعداد واستمر من ٢٠٠٢/٨/١م إلى ٢٠٠٢/١١/١٤م لمدة ١٠٦ أيام ونفذتة إدارة التعداد ثم تم تشكيل اللجان الفنية والإدارية والمساعدة والشروع في تنفيذ أعمال المرحلة التحضيرية للتعداد وتم خلال الفترة من ٢٠٠٢/١١/١٥م إلى ٢٠٠٢/١١/٣٠م ولمدة نصف شهر نفذته إدارة التعداد، فيما تم إعداد وتجهيز الأطر التعدادية ومناطق العد للقطاعات والأقسام وأطر التقسيمات الإدارية بما فيها تنزيل التجمعات من التعداد الزراعي من ٢٠٠٢/١٢/١م إلى ٢٠٠٤/١/١٠م لمدة ٣٦٩ يوماً.

وقامت لجنة العمل الميداني بتقييم نطاق العمل الميداني وحجومه لكافة المستويات الإدارية ومراجعة معايير حجوم العمل في الحضر والريف ووضع المعايير التفصيلية لنطاق العمل والتقديرات اللازمة لفئات المشتغلين والمتطلبات الأخرى من مختلف الفئات وتحديد خطة العد للفئات الخاصة بدو رحّل وجزر ومساكن جماعية وتم ذلك في الفترة من ١ ديسمبر ٢٠٠٢م إلى ٣١ أغسطس ٢٠٠٣م ولمدة ٢٧٣ يوماً، كما تم تحديد المشتغلين للمراحل الثلاث التحزيم والحصر والعد إضافة إلى مرحلة التجربة التمهيدية وحددت أعداد المشتغلين في كافة الفئات المعايير المحددة لاختيارهم بصورتها النهائية على مستوى الديوان العام للجهاز المركزي للاحصاء والمحافظات..

أما الوثائق الفنية للتعداد العام فقد بدأ الإعداد لتصميمها من حيث الاستثمارات والمفاهيم والأدلة والتعليمات لحصر الأسر والمنشآت ولعد السكان وتجهيزها بصورتها الأولى خلال الفترة من ١ ديسمبر ٢٠٠٢م إلى ١٠ أكتوبر ٢٠٠٣م ولمدة ٣٤٤ يوماً من قبل لجنة الوثائق والتجهيز المكتبي.

كما تم في نفس الاتجاه اعداد وتجهيز الوثائق الفنية المكتبية للتعداد وتشمل تعليمات الاستلام الميداني والمركزي وتعليمات المراجعة الميدانية والأدلة والتصانيف للترميز والقواعد الاحصائية لضبط الشمول والمحتوى والاتساق والجداول النهائية للمخرجات النهائية للتعداد وتم ذلك خلال الفترة من ١ أبريل ٢٠٠٣م إلى ١٥ أكتوبر ٢٠٠٣م ولمدة ٢٢٧ يوماً وقامت بها لجنة الوثائق والتجهيز المكتبي. وفي نهاية العام ٢٠٠٣م تم إعداد الوثيقة المنهجية الفنية للتجربة التمهيدية وأهدافها ووثائقها بما فيها التدريب والتحزيم والترقيم والحصر، ونفذت التجربة التمهيدية ميدانياً حيث تم التحزيم والترقيم والحصر خلال الفترة ٩-١٥ ديسمبر ٢٠٠٣م وبعده تم عد السكان تجريبياً من ١٧-٢٦ ديسمبر ٢٠٠٣م.

مميزات البرنامج الزمني

يعد التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م أول تعداد في تاريخ التعدادات في اليمن الذي يتم اعداد برنامج زمني عام له لكافة المراحل التحضيرية والميدانية والمكتبية، ويتميز هذا التعداد بأن برنامجه الزمني شامل ومتنوع وشفاف، الأمر الذي تطلب بذل جهود كبيرة من الفنيين عند قيامهم بإعداده، حيث كان يتم في التعدادات السابقة وضع خطط وبرامج مرحلية لكل مرحلة من مراحل التعدادات، فمن حيث الشمول يتصف البرنامج الزمني العام لهذا التعداد باحتوائه على قدر كبير من التفاصيل في غرض الأنشطة والأعمال التعدادية المطلوب تنفيذها في إطار كل مرحلة من مراحل التعداد بالإضافة إلى شموله لجهات التنفيذ وللفترات الزمنية موضحة بحسب الأيام.

أما من حيث التنوع في البرنامج الزمني فقد شمل توضيحاً تفصيلياً للأنشطة والأعمال التعدادية على مستوى كل مرحلة والتي تم توزيعها على تسع مراحل رئيسية هي المرحلة التمهيدية والتحضيرية العامة لأنشطة التعداد وشملت عدة أنشطة منذ بداية ٢٠٠٢م واستصدار قرارات التعداد وإعداد البرنامج الزمني، ثم هناك مرحلة التحزيم بأنشطتها الميدانية والمكتبية ومرحلة الترقيم والحصر بأنشطتها الميدانية والمكتبية والآلية ثم المرحلة الحالية لعد السكان وبعدها مرحلة التحضير والتنفيذ للمسح البعدي للتعداد ومرحلة تجهيز وإعداد النتائج الأولية ومرحلة التحضير المكتبي والآلي لاستخراج النتائج النهائية للتعداد ومرحلة طباعة التقرير النهائي لنتائج التعداد وأخيراً مرحلة الترويج للبيانات والتوثيق لأنشطة التعداد وإلى ١٩/يوليو ٢٠٠٦م.

بالإضافة إلى ذلك يتصف البرنامج الزمني للتعداد العام ٢٠٠٤م بالشفافية والمرونة حيث أنه ومنذ أن تم إعداده في المرحلة التمهيدية الأولى للتعداد تم تحديثه وإخراجه من خلال ٤ مسودات عقب الانتهاء من كل مرحلة من المراحل التي تم تنفيذها وذلك بهدف استيعاب الانحرافات الطفيفة التي عادة ما تبنى أثناء التنفيذ الفعلي للأنشطة والأعمال التعدادية.

رقابة

مكن البرنامج الزمني العام للتعداد القائمين على التعداد من القيام بأعمال الإشراف والمتابعة لمستوى تنفيذ الأنشطة والأعمال ومعالجة الاختلالات والانحرافات التي عادة ما تنشأ في مجرى التنفيذ الفعلي، ويؤكد الدكتور أمين محمد محي الدين رئيس الجهاز المركزي للاحصاء مدير التعداد أن البرنامج الزمني مثل نقلة علمية نوعية في تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م لأنه مثل إدارة رقابية لإدارة التعداد ومكنها من الإشراف والمتابعة لتنفيذ الأنشطة بصورة انسيابية وشفافية، وهذا بحد ذاته يعد من الشروط الأساسية لتحقيق نجاح التعداد، مشيراً إلى أن البرنامج مكّن قادة التعداد من تنفيذ العمل الميداني وألزمهم بسقوف زمنية لا يمكن تجاهلها، ولذا فإن انجاز العمل كان يسير بشكل مطلوب فيما فتح مجالا للتميز من قبل العاملين وسباقاً نحو انجاز العمل بالدقة المطلوبة.

تباعد المراحل

مر التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت بثلاث مراحل رئيسية هي مرحلة التحزيم ومرحلة الترقيم والحصر ومرحلة عد السكان والمساكن.

وقد بدأت مرحلة التحزيم ميدانياً في ٧ مارس ٢٠٠٤م واستمرت نحو أسبوعين إلى ٢٢ مارس ٢٠٠٤م وتعني مرحلة التحزيم شمول المناطق الحضرية لمدن وهي عواصم المحافظات ومراكز المديريات والقرى الكبيرة التي حجم الأسر فيها ٥٠٠ أسرة فأكثر، حيث تم فصل مكونات المدينة عن المناطق الريفية المجاورة ووضع علامات من الأسهم بذلك، كما تم تقسيم المدن إلى عدد من القطاعات وحزم كل قطاع منها بحزام من الأسهم حيث يفيد ذلك في تحديد نطاقات تستخدم فيما بعد لتحديد علم المعاونين في مرحلة العد ثم التحزيم والأقسام في كل قطاع، حيث تم تقسيم كل قطاع إلى مجموعة من الأقسام واعتبر كل قسم منطقة عمل مسجل لمرحلة العد ثم تم تقسيم كل قسم إلى عدد من البلوكات وتم تحزيم كل بلوك باستخدام رنج معين، وقد نفذ عملية التحزيم حوالي ١٠٠٠ مشتغل قاموا بتحزيم كافة المناطق اليمنية وقد استغرق الاعداد والتحضير لهذه المرحلة حوالي ٤ أشهر ابتداء من يناير وحتى نهاية ابريل وشملت أعمالاً مكتبية والتدريب والعمل الميداني.

أما مرحلة الترقيم والحصر فقد بدأ الإعداد والتحضير لها من شهر ابريل ٢٠٠٤م ونفذت ميدانياً من قبل حوالي ٧٠٠٠ مشتغل خلال الفترة من ١٨ مايو ٢٠٠٤م إلى ١ يونيو ٢٠٠٤م ولمدة ١٣ يوماً وتم التجهيز المكتبي الذي تلى أعمال التنفيذ الميداني خلال الفترة من ٢ يونيو وحتى ٧ نوفمبر ٢٠٠٤م وشملت مرحلة الترقيم والحصر ترقيم المباني المعمارية والمداخل التعدادية التابعة لها وكذلك المساكن التابعة لكل مدخل تعدادي في كافة المناطق الحضرية والريفية، كما تم تسجيل وحصر كافة المنشآت القائمة في اليمن الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

أما مرحلة العد النهائي فقد تمت ميدانياً خلال الفترة من ليلة ١٧/١٦ ديسمبر الجاري وحتى نهاية الأحد ٢٦ ديسمبر ونفذها أكثر من ٣٠ ألف مشتغل بما فيهم ٢٤ ألف عادة وعادة نفذوا عد السكان والمساكن في ٣٣٣ مديرية و٥٧٠ قطاعاً و٢١٥٨٧ منطقة عد في الجمهورية.

وقد تميز هذا التعداد عن سابقيه بفضل الفصل بين المراحل المختلفة فيه ويقول الدكتور محيي الدين أن هذا الفصل في المراحل عزز جودة العمل بحيث أن الأخذ بالتباعد الزمني في المراحل مكن القائمين على التعداد من استيعاب نتائج كل مرحلة من مراحل التعداد واستخدامها في المرحلة التي تليها، إذ نجد أن مرحلة التحزيم والتي تم فيها تحزيم كافة المدن والمناطق اليمنية تمت قبل مرحلة الحصر والترقيم بحوالي شهرين ومرحلة العد بحوالي عشرة أشهر وتمت أيضاً مرحلة الحصر قبل المرحلة الأخيرة وهي العد بحوالي ستة أشهر حيث يتم استخراج نتائج كل مرحلة وعكسها على المرحلة التي تليها وكلها تصب لمصلحة مرحلة العد الفعلي وهذه المراحل مرتبة على بعضها ليتم استيعاب كل مرحلة بمكوناتها وعكس ذلك على كافة وثائق التعداد وكل مراحل التدريب لهذه المراحل.

ويمضي الدكتور محيي الدين بالقول إن الوثائق المستخدمة في تعداد ٢٠٠٤م هي الأخرى تميزت عن التعدادات السابقة حيث تم إضافة بنود جديدة لسجلات حصر المباني والمنشآت تعكس التطور الاقتصادي وحاجة المستخدمين، كما أن استمارات العد جديدة من حيث الشكل والمضمون ودخلت بها لأول مرة عدة أسئلة تخدم التنمية في بلادنا حيث توسعت البيانات الاقتصادية بالاستمارة حوالي ٢٠٠٪ عما كانت عليه سابقاً، كما تم انجاز كتاب تدريب لكل مرحلة من مراحل التعداد وأيضاً كتاب تدريب لكل فئة من المشتغلين مما ساهم في تنفيذ العمل وفقاً للبرنامج الزمني المحدد.

ويشير الدكتور محيي الدين مدير التعداد أن هناك ميزة أخرى توفرت لهذا التعداد تتمثل في حصوله على كافة الوسائل الحديثة من الخرائط الجغرافية وبرامج وأجهزة الحاسوب والتي تمكن بلادنا من بناء قاعدة معلوماتية حديثة ذات جودة عالية تسهم في مساعدة المخططين وراسمي السياسات والمانحين على دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

التاريخ السكاني لليمن

ولابد من القول أولاً بأن التعداد يعني في مفهومه العام العملية الكلية لجمع وتجهيز وتبويب البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة عن جميع مفردات قطاعي السكان والمساكن في بلد ما أو في أي جزء محدد منه دونما حذف أو تكرار وتقييمها وتصنيفها وتحليلها ونشرها بأي شكل آخر وذلك عند نقطة زمنية محددة يطلق عليها «المرجع الزمني لعملية العد».

ومن المعروف أن العداد العام للسكان والمساكن هو أضخم عملية احصائية تقوم بها الدولة حيث يستلزم تعبئة موارد مالية وبشرية ضخمة لتوفير بيانات متنوعة تخدم أغراضاً إدارية واحصائية وتنفيذية متعددة.. وعند الحديث عن التاريخ السكاني لليمن نجد أنه لم يوجد إحصاء رسمي للسكان في اليمن خلال فترة ما قبل ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م وفي مرحلة ما بعد الثورة وضعت تقديرات عن عدد السكان من جهات مختلفة ومن أهم تلك التقديرات كما تشير إلى ذلك المصادر التاريخية ما قامت به الأمم المتحدة للمحافظات الشمالية والجنوبية مجتمعة منذ بداية الخمسينيات وحتى عام ١٩٧٠م وقدّر عدد السكان آنذاك بـ٤,٣ مليون نسمة، ولوحظ أن حجم سكان اليمن كان ينمو بشكل بطيء نتيجة لضيق الفجوة بين معدلي المواليد والوفيات، وفي أوائل السبعينيات بدأ الاهتمام بالأوضاع السكانية في اليمن وذلك بعد أن أجتاز المجتمع اليمني حقبة الستينيات التي استهدفت تثبيت وإرساء دعائم الاستقلال الوطني وبناء مؤسسات الدولة الحديثة وبدت الحاجة فيها ملحة لاستحداث أساليب وخطط مبرمجة على أسس علمية وحديثة لدفع مسيرة النهوض التنموي للسكان وذلك من خلال البرامج الإغاثية والخطط الاقتصادية والاجتماعية، وهنا كان لابد من الوقوف على حقيقة الأوضاع السكانية ومعرفة حجم السكان وهيكلتهم وتوزيعهم ونوعية حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية وخصائصه الأخرى من خلال الأرقام والمؤثرات الديمغرافية.

بدء الاهتمام

ولكل تلك المعطيات بدأ الاهتمام في شطري اليمن الشمالي والجنوبي «سابقاً» بإجراء التعدادات السكانية وأصبح التعداد السكاني يجرى كل عشر سنوات في كلا الشطرين على السواء، حيث تم أول تعداد للسكان والمساكن في المحافظات الجنوبية عام ١٩٧٣م وأحصي عدد السكان هناك بمليون و٥٩٠ ألفا و٢٧٥ نسمة بينما أجري أول تعداد في المحافظات الشمالية عام ١٩٧٥م وبلغ عدد السكان ٦ ملايين و٤٩٢ ألفا و٥٣٠ نسمة وبالتالي لوحظ ارتفاع عدد السكان في اليمن خلال الفترة من ١٩٥٠م إلى ١٩٧٥م من ٣,٤مليون نسمة إلى حوالي ٨ ملايين بزيادة سكانية بمعدل سنوي بلغ ١٠,٩٪ ثم أخذ حجم السكان في اليمن بالتزايد المطرد وفي الثمانينيات تم إجراء التعداد الثاني لسكان المحافظات الشمالية عام ١٩٨٦م حيث بلغ عددهم ٩ ملايين و٢٧٤ ألفا و١٧٣ نسمة، وفي المحافظات الجنوبية أجري التعداد الثاني عام ١٩٨٨م وبلغ عدد السكان هناك مليونين و٣٤٥ ألفا و٢٦٦ نسمة وقد لوحظ زيادة معدل النمو السكاني السنوي إلى ٣,٣٪.. وبسبب الظروف الناجمة عن تهجير اليمنيين العاملين في دول الخليج العربي عام ١٩٩٠م شهد حجم السكان في اليمن نمواً مضطرداً بشكل يفوق أي معدل نمو في أي دولة في العالم، حيث بلغ هذا المعدل ٥,٦ عام ١٩٩٠م أي أن الزيادة السكانية التي حدثت خلال ٤ سنوات من عام ١٩٨٦م إلى ١٩٩٠م بلغت حوالي ٢,٥ مليون نسمة. كما أن هذه الزيادة السكانية استمرت بنفس الوتيرة أيضاً من خلال الفترة من ١٩٩٠م إلى ١٩٩٤م فبعد توحيد شطري اليمن في ٢٢ مايو عام ١٩٩٠م وتثبيت دعائم الوحدة في عام ١٩٩٤م تم إجراء أول تعداد للسكان والمساكن لجميع أجزاء اليمن الموحد في ديسمبر من العام ١٩٩٤م وقد بلغ عدد سكان اليمن حينها ١٤ مليونا و٥٨٧ ألفا و٧٠٨ نسمة بمعدل نمو مستوى نسبته ٣٠,٧ وهو من أعلى المعدلات على مستوى العالم.

الأسس القانونية

ونظراً لما لعملية التعدادات السكانية المبرمجة سلفاً من أهمية بالغة في تحديث قاعدة البيانات والمعلومات التي تتطلبها معظم البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء لإعداد وتنفيذ برامجها وخططها الاقتصادية والتنموية فقد حرصت اليمن على التمسك باستراتيجية تجديد قاعدة بياناتها ومعلوماتها الاحصائية في هذا الجانب من خلال القيام بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م حسب موعده

□ د. أمين محيي الدين

□ د. قائد العميثلي

اهتمام سياسي وإعلامي غير مسبوق وم

□ د.محيي الدين: التـ ومتفائلون بالوصول إ

□ توفير قاعدة بـ التنمية على أسس

□ العدادون: تعاون السكان عكس الوعي المتنامي في أوساطهم بأهمية العمل الوطني الكبير

الثورة
الخميس ١٨ ذو القعدة ١٤٢٥هـ الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤م العدد (١٤٦٥٩)